الإصلاحات البرلمانية والديمقراطية في العصر الفيكتوري (1832 -1885)

Parliamentary and democratic reforms in the Victorian era (1832-1885)

م.د. صباح جايد جاسم عرمان الوائلي: مديرية تربية ذي قار، العراق

Dr. Sabah Jayed Jassim Alwaeli: Dhi Qar Education Directorate, Iraq

Email: sbahshaid@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i8.547

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تاريخ البرلمان البريطاني ولاسيما خصائص العصر الفيكتوري، إذ أنها تهدف إلى تحري قضية الديمقراطية في العصر السالف ذكره، وبهذا الصدد تقوم الدراسه على استكشاف الإصلاحات البرلمانية الثلاثة (1832–1885 و1867–1884) نظراً لكونها عامل تأثير في تأسيس الديمقراطية في بريطانيا، ومن هذا المنطلق فإن التساؤل الرئيسي المثار في الدراسة الحالية يدور حول نشأة البرلمان البريطاني والظروف التي أقيمت في ظلها الديمقراطية بالإضافة إلى كونها مقصودة أم لا، أما بالنسبة إلى إطار تحليل البيانات، فقد كان تحليل المضمون الأداة المستعملة في إطار المنهج التاريخي. وقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المحاولات للإصلاح قبل العصر الفيكتوري، إلا أنها لاقت الفشل، ولكن انتشار الفساد والمحسوبية ضمن البرلمان، بالإضافة إلى طبيعة هذا العصر كونه عصر التغيير والإصلاح، شكلت البيئة الأنسب لظهور الإصلاحات البرلمانية من بين العديد من التغيرات الأخرى، ما أدى بدوره إلى نشأة الديمقراطية، كما تميزت عملية تطورها بكونها تدريجية وغير مقصودة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات البرلمانية، البرلمان، الديمقراطية، العصر الفيكتوري، بريطانيا

Abstract:

This study traces the history of the British Parliament in addition to the characteristics of the Victorian age. It aims to investigate the issue of democracy in the Victorian period. In doing so, it explores the three Parliamentary Reforms (1832, 1867, and 1884–1885) since they influenced the establishment of democracy in Britain. For that, the main question that was raised in this study was the origin of the British Parliament and the circumstances under which democracy was established in addition to whether it was intended or not. For the framework of analyzing data, the content analysis was the adopted tool under the historical method. At the end, the study reveals that despite the fact that there were many attempts for reform before Victorian Period, they met with failure. However, the spread of patronage and corruption within the Parliament in addition to the nature of Victorian Age as an age for change and reform, created the most suitable environment for Parliamentary Reforms among other changes, thus, the emergence of democracy which was marked by its gradual and unintended process.

Keywords: Britain, Democracy, Parliament, Parliamentary Reforms, Victorian Age

المقدمة:

كانت التجربة البرلمانية البريطانية صورة متقدمة للتطبيق الديمقراطي خلال العصر الحديث ولم تسبقها تجربة قد تطورت ذاتياً ,حيث وجدت في بريطانيا وكما يشهد العالم صورة مماثلة للتمثيل الشعبي والتي توافرت في بريطانيا من خلال ظروف اجتماعية واقتصادية مثلت مقدمة لظهور الحياة البرلمانية وتطورها حينذاك انطلق صراع مرير بين البارونات والعرش حول الإصلاحات ,لم تكن نظرية مستوردة من عمر البرلمان سوى رحلة نضال مستمرة حاول خلالها مجلس اللوردات وانتزاع الفردية الإنكليزية من التقليد من أي نظام وكان إرساء الديمقراطية في بريطانيا في القرن الثامن عشر تأثير كبير على الإصلاح البرلماني، لذلك فإن السؤال الرئيسي هو أن أثير في هذه الدراسة أصل البرلمان البريطاني وظروفه التي بموجبها تأسست الديمقراطية فضلاً عما إذا كانت مقصودة أم لا، وكان تحليل المحتوى هو الأداة المعتمدة في إطار الطريقة التاريخية في هذا الصدد، إذ ينقسم البحث إلى المقدمة ومبحثين المبحث الأول التطور التاريخي للبرلماني البريطاني ويتضمن تاريخ وتأسيس البرلمان والميثاق الأعظم وبرلمان مونتفورت وإنشاء أول برلمان وثانيا عصر الإصلاح والتغيرات أما المبحث الثاني النظرة العامة على العصر الفيكتوري ويتضمن الإصلاحات البرلمانية وقوانين الإصلاح الأول والثاني والعوامل الرئيسية والخوف من فقدان القوة وتوزيع النواب وإلغاء المقاعد ونقد القانون الأول والثاني والعوامل الرئيسية لهما و وفاة اللورد بالمرستون وشروط القانون الثاني وقانون الإصلاح الثالث وشروطه وتوزيع المقاعد والحياة السياسية قبل قوانين الإصلاح وترسيخ الديمقراطية.

إن الجهود الكبيرة التي بذلت لتجنب الإصلاح أدت إلى سلسلة من الأزمات التي كادت أن تقود بريطانيا في حرب أهلية، والامتياز العالمي والتغيير في توزيع المقاعد بدافع رغبة القوى الحاكمة ما جعل عملية قبول الفكرة تستغرق وقتًا طويلاً مما تحتاجه، اذ تصاعد الخلاف بين أعضاء مجلس النواب بالإضافة إلى زيادة الوعي بين المجتمع شجع الناس الذين يعتقدون أنهم يستحقون تحمل هذه المسؤولية الى المطالبة بحقهم في المشاركة في السياسة، ومهدت بلادهم الطريق لفكرة الديمقراطية وسلطتها الى صراع القوى الحاكمة بين ضغوط الشعب ودفعهم خوفهم من الديمقراطية لاعتقادهم أنها مناهضة للحضارة إلى إيجاد حل وسط يهدئون من خلال الموقف، وفي نفس الوقت يمنعون تلك ديمقراطية ومع ذلك أدت النتائج إلى سلسلة من التنازلات وفي النهاية إلى الديمقراطية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

حاولت العديد من الأعمال تغطية التغييرات التي طالت السياسة البريطانية بعد ذلك تمرير الإصلاحات البرلمانية، وكانت العوامل التي مهدت الطريق لهذه التغييرات تمت مناقشتها من وجهة نظر واحدة بينما يمكن تغطية هذه التغييرات من جهات أخرى والتي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

كان البرلمان البريطاني يميل الى الحلول السهلة والمؤقتة والتي لا تستأصل المشكلات من جذورها بل تقدم حلولاً جزئية بالأنظمة النيابية والقضائية والتعليمية البريطانية حيث لم تعدل بكاملها طبقا لمقتضيات الزمن بل كانت تعدل جزئيا حسب الضرورة وان ظلت غير متناسقة فضلا عن اخذ بمبدأ الاشتراكي القاضي بتأميم المؤسسات بالكامل في البلاد طالما ذلك يصب في مصلحة البلاد.

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

1) إلى أي مدى ساهم إطار المكان في ظهور الدعوة وأعاده تشكيل؟
2) إلى أي مدى كان الإطار الزمني جزءًا حيويًا من نمو الإيمان وأعاده تشكيل؟
3) إلى أي مدى تجلت الديمقراطية في السياسة البريطانية الفيكتورية كنظام؟
4) هل الديمقراطية هي النية الحقيقية وراء تمرير الإصلاحات؟ هل وصلت فجأة أم تدريجيًا؟

فرضيات الدراسة

1) يكشف تاريخ إنشاء البرلمان عن ولادة أزمة أدت إلى ذلك لظهور الإصلاح في عام 1832.
2) بفضل التجربة البرلمانية حيث كان ساحة للحوار والصراع السلمي واستخدام الوسائل السلمية والمساومة في الحقوق ولا يمكن انكار الحكمة السياسية عند الساسة البريطانيين ومعالجة حل المشاكل عن طريق التشريع الذي يكفل الحقوق ويمنع التمرد والتطرف.
3) التحقيق في تطوير نظام الحكم في بريطانيا أدى الى عملية أوسع وأشمل ظهور الديمقراطية بصورة واضحة عن مدى تحقيقها.
4) إن معرفة العوامل التي أدت إلى إصدار الإصلاحات البرلمانية في بريطانيا يساعد في التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الديمقراطية التي يتم الوصول إليها.
5) تتبع تدرج الإصلاحات الاجتماعية على وفق فئاتها وهذا يكشف طبيعة الاتساق بين الإصلاحات البرلمانية السياسية والاجتماعية بوصفها عناصر موحدة تكمل بعضها.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1) استكشاف تاريخ إنشاء مجلس النواب في العصر الفيكتوري من أجل التمكن من التحقيق في كيفية الديمقراطية من خلال الإصلاحات البرلمانية.
2) دراسة العوامل التي أدت إلى إصدار الإصلاحات البرلمانية التي تمكن من التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الديمقراطية والوتيرة التي يتم بها الوصول إليها.

3) معرفة الأسباب التي ادت الى شروط النجاح الإصلاحات في بريطانيا دون غيرها من دول العالم في القرن الثامن عشر في فرنسا لم تظهر إلا في أعقاب هزيمة الجيوش في الثورة الفرنسية كما لم ينتعش النظام البرلماني في ألمانيا إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
4) تهدف الدراسة الى معرفة التركيبة الاجتماعية للإنكليز وتأثرها بعدة عوامل والتي اثرت بدورها في نمو التجربة البرلمانية في البلاد وتطورها
5) معرفة طبيعة الحياة الجغرافية والتاريخية للبريطانيين مما تتعلق بمزاج الفرد البريطاني،مما أثرت على قدراتهم الذهنية لمواجهة الطبيعة بصورة أفضل وصار شديد التمسك بالقانون لان الحياة في المدن تستحيل من دون تنظيم ويميل الى التآزر مع الأخرى.

5. منهجية البحث:

إن هذه الدراسة هي استكشاف تاريخ البرلمان البريطاني بالإضافة إلى البيئة البريطانية تحت دور الملكة فيكتوريا من أجل التعرف على الطبيعة وأصل تطوير الديمقراطية في العصر الفيكتوري لذلك كانت الطريقة التاريخية هي الطريقة المعتمدة والتي تعتمد على دراسة الأحداث الماضية من خلال التحليل المواد التاريخية السابقة، ومن بين طرق التحليل التاريخية هذا البحث يستخدم تحليل المحتوى الذي يعمل على تحليل محتوى النصوص من أجل إيجاد ملف علاقة منطقية بين الأحداث لذلك اعتمدنا على استخدام الدراسات التاريخية التي فيها السكان من أساس قوانين الإصلاح.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز النية الحقيقية وراء إصدار الإصلاحات البرلمانية في بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا، وكذلك مظاهر الديمقراطية من خلال هذه، وأن نتائج هذه الدراسة ستزود الطلاب المعلمين وغيرهم من المهتمين بهذا الموضوع عن لمحة عامة في العصر الفيكتوري الذي أدى الى تشكيل العصر السياسي في بريطانيا.

7. هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين، تناول المبحث الأول أصل إنشاء البرلمان البريطاني ويناقش الظروف التي في ظلها تم إنشاؤه، ويمثل المبحث الثاني لمحة عامة عن الملكة فيكتوريا كما يسلط الضوء على خصائص بريطانيا تحت حكمها، والتي ظهرت في ظلها الديمقراطية ويناقش مسألة الإصلاحات البرلمانية في هذا العهد وكيف ساهمت في تأسيس الديمقراطية في النظام السياسي البريطاني، وقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المحاولات للإصلاح قبل العصر الفيكتوري.

المبحث الأول: التطور التاريخي للبرلمان البريطاني

1- التطور التاريخي للبرلمان

كانت بريطانيا تحت نظام الحكم الذي كان قائمًا على احتكار السلطة وهو النظام الملكي، ومع ذلك فإن الحاجة إلى الحد حثت السلطة الملكية على إنشاء مؤسسة تطورت لاحقًا لعقد شؤون سياسية وأصبحت هذه المؤسسة تعرف باسم البرلمان، ومن خلال التغييرات التي جاءت مع إنشاء البرلمان البريطاني شهدت إدخال سياسة جديدة مع دورها المهم هذه المؤسسة، إذ أصبحت واحدة من أكثر المؤسسات السياسية استقرارًا في بريطانيا[1]، وبسبب الآوليغارشية كان هناك انتشار للفساد داخل البرلمان أدى إلى فقدانه سريته، وهذا المبحث مخصص للتطور التاريخي للبرلمان البريطاني، بدءا بالنظام السياسي[2] قبل إنشاء البرلمان وانتهاء بتطوير هيكل البرلمان، حيث يهدف إلى التحقيق في العوامل الرئيسية والظروف التي مهدت الطريق لتأسيس هذه المؤسسة كل هذا لتكون قادرة على فهم طبيعة البيئة داخل البرلمان التي مهدت الطريق لدعوة للإصلاح.

2- تاريخ وتأسيس البرلمان البريطاني

كانت هناك أنظمة متكافئة قبل إنشاء البرلمان، فضلا عن ذلك فقد مرّ البرلمان البريطاني بمراحل مختلفة للوصول إلى تياره البنّاء، وكانت هناك أنظمة أخرى سبقته تعمل هذه الأنظمة مثل البرلمان الحالي، وسوف نوضح بإيجاز كيف ظهرت هذه الأنظمة؟ وكيف كانت تعمل النظام الأنجلو ساكسون؟ حيث تعود أصول البرلمان البريطاني إلى جسدين أنجلو ساكسونيين وفي وقت مبكر تسمى Witan و Moots. حيث كان Witan مسؤولاً عن تزويد الملك النصيحة الصحيحة مع الدعم في المواقف الصعبة، وكانوا يتألفون من المستشارين والنبلاء حيث كان Moots مسؤولين عن مناقشة القضايا المحلية في كل مقاطعة والتي أصبحت فيما بعد مجلس العموم، وكانوا يتألفون من اللوردات المحليين أساقفة وأربعة ممثلين عن كل قرية ومع ذلك وفي وقت لاحق، تم استبدال ويتان بمجلس الملك، فضلا عن ذلك في بعض المناسبات احتاج الملك إلى أكبر مجموعة للتشاور والتي سميت المجلس العظيم، وهذا الأخير أدى إلى ظهور مجلس اللوردات او ما يسمى بـ (مكتب التربية البرلمانية).

[1]Black, J. (1999). The Age of Reform: Politics and Social Change in 19th-century Britain. In: S. Hall, The Hutchinson Illustrated Encyclopedia of British History. Chicago, USA: Fitzroy Dearborn Publishers.

[2]Bloy, M. (1997, April). Terms of the 1832 Reform Act. Retrieved March 14, 2019, fromThe Victorian Web: http://www.victorianweb.org/history/reform2.html

3- الميثاق الأعظم

شكل البارونات والأساقفة البرلمان البريطاني المبكر منذ عهد الملوك الذي احتاجوا إلى مشورتهم ودعمهم في الأمور الصعبة، وأصبح هؤلاء النبلاء جزء أساسيا من النظام السياسي البريطاني، ونتيجة لذلك تحولت العلاقة إلى صراع من أجل السلطة بين الملك والمجالس. ففي عام 1215 قرر البارونات والأساقفة ذلك فرض بعض القيود على سلطة الملك، وبذلك قاموا بإنشاء ملف الاتفاقية المعروفة باسم كارتا العظمى أو ماجنا كارتا في اللاتينية والتي ادعت أن الملك يجب استشارة المجالس قبل فرض أي ضرائب، وقد استلمت ماجنا كارتا ملكيتها في عام 1215 على الرغم من أن الملك رفض قبول الاتفاقية، وتم وضع علامة كارتا العظمى الحدث الأول في التاريخ البريطاني الذي حد من سلطة الملك.

4- برلمان مونتفورت

في عام 1265 تقريباً بدأت رؤية واضحة للبرلمان البريطاني تتشكل عندما تم العصيان ضد الملك هنري الثالث تحت قيادة اسم نبيل سيمون دي مونتفورت نتيجة لرفض الملك التشاور وأخذ مشورة النبلاء. إذ تصرف من خلال تشكيل مجلس منتخب من النبلاء تم تسميته "البرلمان" كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية "Parlement" والتي تعني "مناقشة لقاء، فضلا عن ذلك فقد قام De Montfort بتمديد أعضاء البرلمان بإضافة من كل مقاطعة فارسان ومن منطقة إنجلترا مواطنان، وكانت جهوده بمثابة الخطوة الأولى لـ إنشاء البرلمان البريطاني بشكل رئيسي مجلس العموم.[1]

5- إنشاء أول برلمان بريطاني

كان ظهور البرلمان النموذجي في عهد الملك إدوارد الأول، إذ أصبح البرلمان أخيرًا هيئة سياسية رسمية وأطلق عليها رسميًا اسم "البرلمان". علاوة على ذلك، فقد تجاوزت صلاحياتها مناقشة الضرائب وبدأت في إصدار القوانين من أجل توفير المال الكافي للخزانة وأنشأ الملك "ممثلًا مؤسسة "تتألف من فرسان وأثرياء أحرار وأصبحت رسميًا مجلس العموم عوامل مؤدية إلى إنشائها، وكانت ولادة البرلمان البريطاني نتيجة لسلسلة من الأحداث غير المخطط لها ومهدت هذه الأحداث الطريق لإنشاء هذه المؤسسة عالية الاستقرار في النظام السياسي البريطاني، و بعد أن وقع الملك جون على ماجنا كارتا عام 1215 كان من الواضح أنه لن يلتزم بقواعدها، ونتيجة لذلك تمرد عليه ومع ذلك قتل وفجأة في عام 1216 تولى ابنه هنري الثالث العرش وكان هنري الثالث عمره 9 سنوات صبي

[1]Briggs, A. (2011, February 17). Reforming Acts. Retrieved May 20, 2019, from BBC: http://www.bbc.co.uk/history/british/victorians/reforming_acts_01.shtml#topDutt, D. N. (n.d). The Victorian Age (3rd ed.). Calcutta: The Book Company.

وغير قادر على الحكم، لذلك وجد نفسه تحت سيطرة نخب النبلاء وربطته ماجنا كارتا، وفي سن الخامسة والعشرين أصبح الملك أخيرًا قادرًا على الحكم ورغبته في أن يكون مستقل عن النبلاء مما دفعه للتشاور مع أصدقائه الأجانب بشأن شؤون المملكة، وقد أثار هذا غضب مجلس النبلاء بشكل مباشر وأجبرهم على الكشف عن سر مؤسسة لحماية خصوصية المملكة والخزينة، حيث أصبحت هذه المؤسسة في وقت لاحق رسميا البرلمان البريطاني[1].

6- تطوير هيكل البرلمان قبل عام 1830م

بعد وفاة دي مونتفورت والذي حاول إنشاء البرلمان، فقد تمكن الملك إدوارد الأول من جعلها مؤسسة رسمية. ففي عام 1265 بدأ البرلمان في اتخاذ هيكل مؤلف من النبلاء ورجل الكنيسة، بالإضافة إلى ممثلين اثنين من كل مقاطعة لمناقشة الضرائب في القرن الرابع عشر، واتخذ هيكل البرلمان شكلين: مجلس العموم ومجلس اللوردات، وتم تشكيل السابق عند الممثلين، واتخذ خطوة للاجتماع بشكل منفصل، وتم تقسيم الأخير إلى مجموعتين: اللوردات الروحانيات معظمهم من رجال الكنيسة واللوردات المؤقتين من النبلاء[2].

هناك عوامل كثيرة داخل مجلس النواب نفسها مهدت الطريق للإصلاح، إذ تم إنشاء البرلمان نتيجة للصراع بين الملك والسياسيين على شؤون الدولة، ومع ذلك، فإن هذا الصراع لم ينته، بل استمر عبر التاريخ لأسباب معينة منها، هيمنة النخبة العادية في اتخاذ القرار خلق عدم التوازن في تقسيم السلطة في النظام السياسي للبريطانيين، مما أدى ذلك إلى انتشار الفساد والمحسوبية من أجل استيعاب مصالحهم الخاصة، وتحولت وظيفة البرلمان من كونها مكرسة لتأمين شؤون الدولة لتصبح أداة لخدمة مصالحهم الشخصية، وقد تنوعت الاهتمامات بين أعضاء البرلمان إلى ظهور مجموعات سياسية تسمى الأحزاب، وواحد من انتفاضة الأحزاب كانت الراديكالية التي دعت إلى الإصلاح.

7- النظرة العامة على العصر الفيكتوري

يمثل إنشاء البرلمان البريطاني أحد الأمور المهمة في تاريخ النظام السياسي البريطاني، ولسنوات عديدة لم تشهد البلاد أي تغيير تقريبًا في نظامها السياسي ولم تشهد الإصلاحات البرلمانية، وعلى الرغم من حقيقة أن هناك حاجة إليها، ومع ذلك فان هذا لم يدم مع بداية القرن التاسع عشر،

[1] Easton, M., Carrodus, G., Wilson, J., Wilson, A., & Smith, R. (2016). The Industrial Revolution. In M. Easton, G. Carrodus, J. Wilson, A. Wilson, & R. Smith, Oxford Big Ideas Humanities Victorian Curriculum (Vol. 9th, pp. 252-297). UK: Oxford University Press.

[2] Glen, W. C. (1885). The Representation of the People Act, 1884. London: Shaw & Sons, Fetter Lane & Crane Court, E. C.

حيث شكل القرن التاسع عشر مرحلة انتقالية تغيرت فيها بريطانيا كونها دولة زراعية وريفية وحكم الأقلية لتصبح صناعية وحضرية وديمقراطية واحد، ونتيجة لذلك اتخذت السياسة في هذه الفترة بعدًا إضافيًا بسبب عدة عوامل كان هذا هو السبب الأساسي الذي دفع بريطانيا إلى وضع مختلف، وهذا التغيير مرتبط بالعهد الفيكتوري. وسنتطرق الى عهد الملكة الفيكتورية والتي تبدأ بلمحة عامة عن سيرتها الذاتية وتنتهي بالتغييرات الرئيسية التي حدثت في مجالات مختلفة من الحياة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك مناقشة حول البيئة التي ظهر فيها الإصلاح والذي يهدف إلى التحقيق في العوامل داخل المجتمع الفيكتوري الذي أدى إلى الإصلاح[1].

8- خصائص العصر الفيكتوري

كانت الفترة الفيكتورية حقبة غير عادية في التاريخ البريطاني، وقد تميزت بانتشار الرخاء، وكانت فترة الثورة الصناعية بلغ ذروته مع تغيير كل جانب من جوانب الحياة في بريطانيا. ومن هذه التغيرات:

أ- **العلوم:** تميزت الفترة الفيكتورية بتغير سريع في المجال العلمي، وأصبحت بريطانيا تُعرف باسم "ورشة العالم" بسبب التوسع للإنتاج الصناعي كنتيجة مباشرة للثورة الصناعية، فضلا عن ذلك اكتشاف الطاقة الكهربائية التي ساعدت في التطور وسائل الاتصال مثل التلغراف[2].

ب- **النقل:** من نتائج الثورة الصناعية اكتشاف البخار، القوة التي نقلت بريطانيا من "العربات التي تجرها الخيول إلى السيارات ذات المحركات وشهدت بريطانيا التوسع في بناء السكك الحديدية باعتبارها وسائل النقل لكل من البضائع والأشخاص، وأصبحت وسيلة أخرى للنقل هي تطوير البواخر حيث شهدت بريطانيا إطلاق باخرة في بريستول عام 1843[3].

ت- **النمو الحضري:** قبل الثورة الصناعية ومع تطور النقل يعني كان هناك نمو في عدد المدن والبلدات، إذ جاء نمو المدن باعتباره نتيجة مباشرة لانتقال السكان من المناطق الريفية إلى

[1] Habib, M. A. (2011). Literary Criticism from Plato to the Present: An introduction. UK: Wiley-Blackwell.

[2]Hassan Al-Waily, M. (2009). Al-islahat-al-barlamaniya-fi-britania-1832-1949 [The Parliamentary Reforms in Britain 1832-1949]. Larc lil-falsafa-oua-al-lisaniyatwa- al-ouloum-al-idjtimaia , 1, pp. 45-82.

[3] Houses of Parliament. (2018, November). The Story of Parliament. Retrieved March 22,

2019, from UK Parliament Website: https://www.parliament.uk/documents/commons-information-office/Publications- 2015/THE-STORY-OF-PARLIAMENT-web.pdf

المناطق الحضرية. "وفي1801، كان 17% فقط من سكان أوروبا يعيشون في المدن، وبحلول عام 1891، كان هذا النمو يصل إلى 54%.

ث- **الظروف الاجتماعية:** بعد التقدم التكنولوجي، ظهرت طبقات اجتماعية جديدة مما خلق فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، فمن ناحية الفقراء كان الناس يعيشون في ظروف غير مواتية ويفتقرون إلى الرعاية والصرف، فعلى سبيل المثال، "غالبًا ما تتشارك العائلات بأكملها في غرفة واحدة بدون مياه جارية، وكانت المراحيض عبارة عن حفر مشتركة". من ناحية أخرى، كان الأثرياء هم أصحاب الأراضي الذين يعيشون في ظروف الرفاهية وتتمتع بمجموعة متنوعة من المزايا، على سبيل المثال، "كانوا يمتلكون ثروة هائلة وأرضًا والتأثير السياسي.

ج- **التعليم:** في أوائل العصر الفيكتوري كان التعليم مقصورًا على فئة معينة من الأشخاص الذين يستطيعون تحمل رسوم تعليم أطفالهم وينتمون في الغالب إلى الطبقة العليا ومع ذلك، وبعد انتشار الآلات كان هناك حاجة ملحة بحاجة إلى مهارات تقنية، لذلك "كانت المدارس الجديدة ضرورية مثل الجديدة أدوات الآلات والسكك الحديدية الجديدة وبالتالي إصدار التعليمية بدأت الإصلاحات في الزيادة والتي وفرت فرصًا تعليمية للأطفال من الجميع الطبقات الاجتماعية.

ح- **الأدب:** تنعكس زيادة المعرفة في نمو الأدب الذي دخل الأدب الفيكتوري مرحلة انتقالية، حيث انتقل من الرومانسية إلى الواقعية، وتحول الكتاب من التركيز على الخيال إلى الواقع حيث كانوا يهتمون بتصوير الظروف المعيشية لتلك الحقبة، علاوة على ذلك أظهر الكتاب في العصر الفيكتوري اهتمامًا أكبر بكتابة الروايات أكثر من الأنواع الأخرى، ومن أشهر الكتاب في هذه الحقبة هم تشارلز ديكنز وجورج إليوت وتوماس هاردي وآخرين.

خ- **السياسة:** التغيير الأساسي الآخر الذي شارك فيه النظام السياسي هو قبول الملكة فيكتوريا لفكرة الملكية الدستورية أوضح أن "التاج يصبح فحصًا وتنظيمًا، وليس قوة متحركة" وهناك تغيير آخر شهده النظام السياسي هو وفاة العديد من التشريعات والإصلاحات التي طالت كل من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا، ففي ظل هذه التشريعات والإصلاحات وبذلك تخطو بريطانيا خطوة نحو الديموقراطية و "المساواة السياسية [تم استبدالها] على الرغم من الاجتماعية والاقتصادية[1].

[1] Hudson, P. (2011, March 29). The Workshop of the World. Retrieved May 22, 2019, from BBC:
http://www.bbc.co.uk/history/british/victorians/workshop_of_the_world_01.shtml

ثانياً: عصر الإصلاح والتغيرات

كانت الفترة الفيكتورية عصر ازدهار في التاريخ البريطاني، وفي الوقت نفسه اعتبره المؤرخون عصرًا للإصلاح السياسي والاجتماعي، وأن العصر الفيكتوري كان عصرًا حيويًا، إذ ظهرت من خلال التشريعات التي تهدف بشكل رئيسي إلى الإصلاح، وهذه التشريعات مرت من خلال البرلمان البريطاني، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بالبرلمان نفسه، وقد ارتبطت بداية العصر الفيكتوري ببداية عمر الإصلاح وتم تمرير العديد من القوانين مثل قانون الإصلاح العظيم (1832)، وقانون إلغاء العبودية (1833)، وقانون تعديل القانون الفقير (1834)، على أن الإصلاح السياسي والاجتماعي ظهر في العصر الفيكتوري، حيث جعل هذا الإصلاح تغييرًا غير عادي منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، وقيل كان هذا الإصلاح "قضية تسييس المجتمع البريطاني وزيادة الوعي الاجتماعي للطبقة الوسطى[1].

وكان السبب الأول للإصلاح هو أن السلطة السياسية كانت تتركز في مجلس النواب كومنز، وكان البرلمان البريطاني تحت سيطرة النخبة لفترة طويلة.، لكن جاء الإصلاح ليضع حداً للفساد المنتشر في النظام السياسي التي شهدتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر من مرحلة جديدة من تصاعدت حالة عدم الاستقرار والتوتر، نتيجة عدة عوامل أدت إلى تغير في هيكل سياستها خمسة عوامل رئيسية أدت إلى إلغاء النظام السياسي الفاسد القديم، وظهور الراديكالية التي غيرت السلطة مركز في النظام البريطاني، وظهور الاحتجاج النيابي الذي تسبب في زعزعة الاستقرار داخل البرلمان، وانتشار الحركات الثورية في أوروبا ضد السياسية الأنظمة، وتشكيل وتأثير الأحزاب الجديدة ؛ والصراع بين العاهل والبرلمان على السلطة والمحسوبية والنفوذ، وهناك وجهة نظر أخرى هي وجهة نظر طومسون (1963) الذي جادل بأن فكرة ظهور الإصلاح كانت مع ظهور الطبقات العاملة، وقد ادعى أن عمل الطبقة شكلت عاملاً أساسيًا قد قلب طبيعة النظام السياسي البريطاني، وأضاف أن العمال كانوا نتيجة الثورة الصناعية وانضباطها التي أصبحت تشعر بالتهميش من قبل الحكومة، نتيجة لذلك بدأ الشعور بالوعي ينتشر بين العمال، من أجل ذلك، بدأت الطبقة العاملة دعوتها للإصلاح لاستكشاف الفترة الفيكتورية من أجل التأكيد على التأثير الرئيسي لميزات الفترة الفيكتورية التي أدت إلى الدعوة إلى الإصلاح البرلماني، في هذه الدراسة، تم تحديد أن هناك العديد من العوامل الخارجية التي مهدت الطريق الى أعادة تشكيل، ونتيجة للثورة الصناعية، كان المجتمع الفيكتوري مميزًا لكونه مجتمع صناعي، ومع ذلك فقد كان للثورة الصناعية عواقب أخرى عبر الزمان، وقد أدى إلى ظهور المدن الصناعية التي كانت مرغوبة من قبل غالبية السكان، وان هؤلاء الناس ينتمون إلى

[1] Lee, S. (1903). Queen Victoria A Biograpgy. London: Smith, Elder, & Co., 15 Waterloo Place.

الطبقة الوسطى، ومع ذلك، وبعد ظهور العمالة الصناعية و توفير فرص عمل جديدة، وكان غالبية السكان عمال في المصانع والمناجم، مما أدى إلى تشكيل طبقة اجتماعية جديدة موجهة إلى الطبقة العاملة، أذ إن الحركة السكانية الهائلة التي تجمعت في المدن الصناعية، بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي كانت تعمل في ظلها هذه المجموعة المحرومة أسلوب حياة غير صحي، بالرغم من كونه يمثل أغلبية السكان في بريطانيا، فانه لم يكن هناك تشريع سياسي يضمن حقوقهم، وهذه الحقيقة أدت الى ظهور الحركات الثورية كرد فعل ضد النظام السياسي في محاولة للإعادة تشكيل طالما تميز المجتمع البريطاني بالحفاظ عليه والخوف من تغييرات جذرية، ومع ذلك فإن دخول العصر الفيكتوري إلى جانب العصر الصناعي كانت الثورة بداية عصر التغيير، في ذلك الوقت بدأت بريطانيا تشهد تغييرات كبيرة في جميع المجالات مثل العلوم والنقل والمدن وظروف الحياة كان من بينها التعليم والأدب والسياسة، ونتيجة لذلك شهد البرلمان أحداثًا ملحوظة ومحاولات للتغيير التي لفتت الانتباه إليها، وكان أحد هذه التغييرات هو تأسيس الديمقراطية، والتي تم تقديمه تدريجياً إلى النظام السياسي البريطاني من خلال الإصلاحات البرلمانية التي واجهت اعتراضًا قويًا في السابق، وان حقيقة الأمر هي تلك الديمقراطية التي جاءت من خلال الإصلاحات البرلمانية في العصر الفيكتوري[1].

المبحث الثاني: النظرة العامة على العصر الفيكتوري

1- الإصلاحات البرلمانية وعواقبها

إن التقسيم غير المتوازن للسلطة بين المجالس النيابية مهدت للتغيرات السريعة التي كانت تمر بها بريطانيا في أوائل العصر الفيكتوري، وان فكرة الإصلاح أمامها تزدهر، إذ تم تنفيذ قضية الديمقراطية في السياسة من خلال الإصلاحات على الرغم من حقيقة أنه كان ينظر إليها على أنها هدف غير قابل للتحقيق. إذ لم تكن الفترة الفيكتورية هي المرة الوحيدة التي تم فيها تمرير الإصلاحات، فقد حدثت الإصلاحات التالية في بريطانيا لتشكيل الهيكل النهائي للديمقراطية، إلى ذلك الوقت لم تكن الأسباب الفعلية وراء الإصلاحات واضحة، ففي الواقع كانت هناك أسئلة حول ما إذا كانت الديمقراطية مقصودة أم غير مقصودة، كما بدأ العديد من المتخصصين في السياسة في التحقيق في القضية منذ أن أظهر التاريخ ذلك لم يواجه البرلمان مثل هذا التغيير لفترة طويلة، إذ كانت هناك استفسارات فيما يتعلق بالظروف التي وافق فيها البرلمان على الإصلاحات، فضلاً عن ذلك، شككوا في تطبيق الديمقراطية سواء كانت مفاجئة أو تدريجية في شروط الاستعجال، لذلك، لا يمكن تحقيق

[1] Lee, S. (1903). Queen Victoria A Biograpgy. London: Smith, Elder, & Co., 15 Waterloo Place.

النتائج بالتأكيد لأن الحقائق الجديدة يمكن أن تتحقق قد كشفت عن طريق الوقت وتنوع الأساليب بين الدراسات[1].

2- قوانين الإصلاح

تمثل قوانين الإصلاح لعام 1832 و1867 و1884-1885 أحد التغييرات الرئيسية في النظام السياسي البريطاني في العصر الفيكتوري، ومن هذه الإصلاحات الثلاثة:

- **قانون الإصلاح الأول**

كان أول قانون إصلاح برلماني سُن في العصر الفيكتوري هو قانون الإصلاح 1832. توفر الأقسام التالية مزيدًا من التفاصيل بشأن هذا القانون: من أجل تجنب الثورة وتحسين الظروف الاجتماعية، دافع اليمينيون فكرة الإصلاح التي بدأها الراديكاليون الأوائل، إذ ادعى الراديكاليون ذلك بانه يجب أن يمثل البرلمان الشعب، بينما ادعى حزب المحافظين أنه يجب أن يمثل ملكية، ومن ناحية أخرى، لم يرغب اليمينيون في تمثيل الناس ولا الملكية، فان كل ما طالبوا به هو التغييرات لتجنب الثورة وعندما رفض مجلس اللوردات تمرير مشروع القانون الذي اقترحه اللورد إيرل جراي 1830 [2]، وكانت هناك موجة من أعمال الشغب الإصلاحية في عدة مدن بريطانية الأكثر أهمية كان في بريستول عام 1831، علاوة على ذلك، أُجبر الملك ويليام السادس على مطالبة جراي بالعودة إلى المكتب بسبب فشل آرثر وليسلي، دوق ويلينجتون، في تشكيل الحكومة منذ استقالة حكومة اللورد جراي، ومع ذلك كان طلب قام اللورد جراي بتوسيع عدد أقرانه من اليمينيين مما أجبر مجلس اللوردات على تجاوز قانون الإصلاح وحصل على الموافقة الملكية في عام 1832، ولم يتم إعطاء الموافقة الملكية من قبل الملك شخصيًا، فقد أوضح أنه "رفض بشكل قاطع منح موافقته على مشروع القانون شخصيًا"، وهو ما تم منحه بناءً على ذلك عن طريق العمولة ؛ المفوضين كونهم اللورد المستشار، إيرل جراي، وماركيز لانسداون، وماركيز ويليسلي، واللورد دورهام، واللورد هولندا[3].
Mathiot, A. (1958).

[1] Mathiot, A. (1958). The British Political System. (J. S. Hines, Trans.) Stanford, California: Stanford University Press

[2] The British Political System. (J. S. Hines, Trans.) Stanford, California: Stanford University Press

[3] Molesworth, W. N. (1865). The History of the Reform Bill of 1832. London: Chapman and Hall

- **القانون الإصلاح الثاني**

ألغي العديد من المقاعد البرلمانية في قانون الإصلاح لعام 1867 وظل توزيع المقاعد لا يزل مرتبط بالنظام القديم وبعد أن ذكر في العصور الوسطى حيث وصل أكثر من نصف أعضاء المقاطعات أو أكثر من خمسة أعضاء في مجلس العموم البريطاني وهذا القانون لا يضمن المساواة في الاقتراع واحد لكل ثلاثة رجال في إنكلترا ويلز وإسكتلندا مقابل واحد من كل ستة رجال في أيرلندا وحقيقة الإصلاح الثاني حيث تم تجاهل مجموعة من الشباب غير المتزوجين الذين لم يكونوا مسؤولين عن منازل أو عائلات وبالرغم من انتمائهم الى الطبقة العاملة وتم تقسيم هذه المجموعة الى فئتين كانوا يعيشون في منازل عائلاتهم أو ينتمون الى الطبقة العاملة أو يعيشون خدم للأصحاب المعامل أما المجموعة الأخرى تم استثنائهم من قانون الإصلاح الثاني وهي مجموعة النساء مما أطلق علية قانون الإصلاح الكبير أو قانون ممثل الشعب في عام 1867 مما جعل من أرباب البيوت ينظرن بأن الإصلاح غير قانوني لا لكن مناسب وفعال من حيث الكلفة تقليل الأسعار الإيجارات [1].

- **القانون الإصلاح الثالث**

هو القانون الذي سن في العصر الفيكتوري أو ما يسمى بقانون الإصلاح الثالث 1884-1885 شهدت ثمانينيات القرن التاسع عشر تمرير العديد من التشريعات البرلمانية التي تقود الى الإصلاح غير مرحب به بين السياسيين وكان جلاد ستون ملتزم بالإصلاح البرلماني على الرغم من اعتراض الملكة وتعتقد أن الناس يجب أن يتمتعون في المدن والقرى بحقوق المساواة في الإصلاح الحزبي والبرلماني لذا قدم جلاد ستون اقتراحه مما أدى الى اعتراض حزب العمال في الوقت التي جاء فيه عزل رئيس الحكومة وتمديد فترة الإيجار للعمال الزراعين وظهور بوادر انتشار التعليم حيث أصبح العمال الزراعين غير مؤهلين في مجاس العموم البريطاني لذا قبل هذا القانون بالرفض من قبل مجلس اللوردات ونتيجة لذلك تم تنظيم مظاهره حاشدة في هايد بارك على رفض المشروع 0[2]

وبالرغم من جلاد ستون واحد نواب الإصلاح تم تأييده من خلال الخطاب((أن العصر الوراثي كان عصرا جيد وكانت تمثل عقبة في سلول الفرد من قبل المحافظين))وكانوا مستعدين للتسوية ويتم تمرير مشروع القانون بشرط أعادة توزيع المقاعد مما سبباً في أعتقد اشعب في المقاطعات سيصونون ضد هذا المشروع[3].

[1] Lee, (1903): oueen rictoriq ABiogropgy, London, smith, lider, qco,15 waterloo, place, pp122.

[2] Molesworth, W. N. (1865). The History of the Reform Bill of 1832. London: Chapman and Hall

[3]mahlot,A(1958)The British politcal system(j.s.Hines

3- العوامل الرئيسية

وعلى أساس ما تقدم يمكن الاستنتاج أن هناك اثنين من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تمرير هذا الإصلاح، منها تجنب الثورة والخوف عندما ضربت موجة من الحركات الثورية أوروبا، إذ كانت بريطانيا على وشك الانهيار، وكان لديها خياران فقط في متناول اليد ؛ إما أن تواجه مصيرها مثل أي دولة أوروبية أخرى أو تبحث عن خطة لتجنبه، وما هي الخطة الأفضل من التغيير الذي يجب القيام به الآن أو لاحقاً، لذلك كانت بريطانيا الناجي الوحيد من هذه الأزمة بسبب هذا الإصلاح الذي كان "تم القيام به جزئيًا من قبل النخب لدرء ثورة أو إصلاح أكثر جذرية، وفي هذا لقد كان ناجحًا، مما سمح لهم بالبقاء كنخب حاكمة في نظام سليم إلى حد كبير[1].

4- الخوف من فقدان القوة

سيطر المحافظون على البرلمان قبل عام 1830، وكانوا هم المسيطرون الأحياء الفاسدون التي سيطرت من خلالها على مجلس العموم، لذا فإن الفرصة من تمرير مشروع القانون بدا مستحيلاً، ومع ذلك وعندما فاز اليمينيون بالانتخابات، بدا الأمر كذلك كفرصة لاقتراح مشروع القانون، وهزم مجلس اللوردات مشروع القانون، بعد ذلك تم تمريره من قبل مجلس العموم، وقد أدى ذلك بحكومة اليمينيون إلى مطالبة الملك بذلك، وخلق المزيد من الأقران اليمينيون في مجلس اللوردات، لكن الملك رفض واليمينيون واستقالت الحكومة على اثره، بعد ذلك فشل حزب المحافظين في تشكيل حكومة جديدة لأنها ستكون كذلك ضد ادعاءات الناس. كان هذا عندما اضطر الملك إلى مطالبتهم بالعودة إلى مكتبه، ما خلق فرصة لليمينيين أن يسألوا الملك فيما يتعلق بأقرانهم مرة أخرى، في النهاية وافق وعندما سمع مجلس اللوردات، وخاصة المحافظون عن الأخبار، أقروا مشروع القانون خوفًا من فقدان السلطة[2]

- **قانون الإصلاح الأول**

قانون الإصلاح الأول لعام 1832، المسمى بشكل أساسي قانون تمثيل الشعب1832 المعروف باسم قانون الإصلاح العظيم، إذ جلب العديد من التغييرات، وقد عدلت الانتخابات نظام وتوزيع النواب في البرلمان، فإنه مدد حق الاقتراع وفقًا لمتطلبات محددة، فضلاً عن إعادة توزيع المقاعد البرلمانية حسب عدد السكان في كل بلدة [3]. ونص قانون تمثيل الشعب لعام 1832 على

[1] McDowall, D. (1989). An Illustrated History of Britain. UK: Longman.

[2] Murkens, J. E. (2014). Unintended Democracy: Parliamentary Reform in the UK. In K. L. Grotke, & M. J. Prutsch, Constitutionalism, Legitimacy, and Power: Nineteenth-Century Experiences (pp. 351-370). Oxford, UK: Oxford University Press.

[3] I bid.

مجموعة من الشروط المتعلقة بـ توزيع المقاعد النيابية ومؤهلات النظام الانتخابي، إذ يمكن تقسيم المصطلحات على النحو التالي:

- **توزيع النواب:**

نتج عن قانون الإصلاح لعام 1832 تأثيران رئيسيان يتعلقان بالتوزيع الممثلين على النحو التالي:

- **إلغاء المقاعد** : كان أول تأثير للإصلاح العظيم عام 1832 هو إلغاء عدد من المقاعد، بشكل رئيسي للبلدة الفاسدة، وقد أدى الإصلاح إلى فقدان التمثيل لـ 56 فاسدًا، وان البلديات التي تنتمي إلى 111 نوابًا، تخسر نائبًا واحدًا لكل منطقة بأقل من 4000 من السكان، والتنازل عن 2 نواب لكل من ويموت وميلكومب ريجيس، وهناك تأثير آخر لقانون الإصلاح لعام 1832، من خلال إنشاء مقاعد برلمانية جديدة لتمثيل المقاطعات والمدن الكبيرة التي تم تمثيلها لأول مرة أو إضافة مقاعد إضافية، وأدى قانون تمثيل الشعب لعام 1832 إلى إضافة 65 مقعدًا المقاطعات، وخلق 44 مقعدًا لـ 22 مدينة كبيرة، مما يمنح نائبًا واحدًا لكل من 21 أصغر المدن وإضافة المزيد من المقاعد إلى كل من إسكتلندا وأيرلندا ؛ 8 مقاعد لإسكتلندا و 5 لأيرلندا في النظام الانتخابي، وقد قدم الإصلاح العظيم مجموعة من متطلبات الاقتراع لكل منطقة والمقاطعات على النحو التالي:

في الأحياء، تم تنظيم الاقتراع ووضع القواعد. التصويت تم منح الحقوق لمن امتلك أو استأجر أي منزل أو أرض بقيمة 10 جنيهات إسترلينيه. وفي المقاطعات، أدرج الشروط التي بموجبها كان الاقتراع مدد على النحو التالي:

جدول (1): عدد النواب والأصوات قبل عام 1832

البلدات	المقاطعات	الأحياء	عدد الممثلين	عدد السكان	عدد الأصوات
إنكلترا	80	409	489	12,0	435
ويلز	12	12	24	1,0	0
سكوتلاند	30	15	45	7	4
أيرلندا	64	36	100	3	39
الكلي	187	472	668	24	478

Source: Hassan Al-Waily, 2009, p. 8

أصحاب المنازل أو الأراضي بقيمة 40 شلنًا. ومن يمتلك منزلًا أو أرضًا بقيمة 10 جنيهات إسترليني؛ ومستأجرو المنازل أو الأراضي بقيمة 50 جنيهًا إسترلينيًا المستأجرون الذين لديهم عقد إيجار طويل لمنزل أو أرض بقيمة 10 جنيهات إسترليني، المستأجرون الذين لديهم إيجار متوسط لمنزل أو أرض بقيمة 50 جنيهًا إسترلينيًا ؛ مالكو منزل أو أرض تتراوح قيمتها بين 50 شلن و10 جنيهات إسترليني في البلدة، أو إذا كانت مستأجرة وتبلغ قيمتها أكثر من 10 جنيهات إسترليني.

نقد قانون الإصلاح الأول:

مدد قانون الإصلاح العظيم لعام 1832 التصويت الانتخابي وأعاد توزيع مقاعد البرلمان، ومع ذلك كان تركيزها الأساسي على الطبقة الوسطى المحترمة، وترك غالبية السكان البريطانيين، وهم الطبقة العاملة، والغير قادرين على التصويت، وان "ثمانون% من النواب لا يزالون يأتون من أصول ملكية"[1].

ولم يتم إلغاء الأحياء الفقيرة تمامًا وبقي توزيع المقاعد غير متوازن، فعلى سبيل المثال لا يزال جنوب إنجلترا لديه غالبية النواب في البرلمان مقارنة مع ويلز وإسكتلندا وأيرلندا و شمال إنجلترا، وأخرى أثارت غضب الطبقة العاملة، وقد كانت البرامج التشريعية التي تم تمريرها من قبل الحكومة، كبرامج قانون التشريح، وقانون الفقراء، ودفع الضرائب، قد أدت إلى ظهور حركة الشارتية، إذ اعتمدت الحركة على ستة نقاط رئيسية وهي: إعطاء حق التصويت للذكور فوق الواحد والعشرين عامًا، بالاقتراع السري، والعدل في توزيع المقاعد، وعدم تأهيل الملكية، وتقديم مدفوعات لأعضاء البرلمان، والانتخابات السنوية، وكان يهدف إلى دعم الطبقة العاملة وإعطاء الذكور حق الاقتراع، ومع ذلك، بعد عام 1848، فشلت الحركة وفقدت الدعم، إذ يوافق مولسوورث (1865) على أن قانون الإصلاح لعام 1832 همش العمل الطبقة في الانتخابات، في حين أن الاقتراع قبل الإصلاح كان شبه شامل، وقد اعترف رب سبنسر بأن قياس متطلبات الاقتراع لم يكن عادلاً، أما مولسوورث (1865) فقد أوضح أن "معارضي مشروع القانون يتحملون اللوم أكثر بكثير من اللوم على واضعيه وأنصاره. لقد بذلوا جهودهم ليس لتعديل مشروع القانون ولكن لتأخيره وإلحاق الهزيمة به، وعلى الرغم من أن مشروع القانون ضمن حق الاقتراع للطبقات الوسطى، إلا أنه همش الطبقات العاملة والسكان الزراعيين الذين يمثلون الغالبية منها في ذلك الوقت على أن "هذه الفئة الضخمة من الكادحين هي التي نشأت الآن للفت الانتباه إلى الظلم الذي استيقظت عليه[2].

[1] Retrieved March 20, 2019, from http://eprints.lse.ac.uk/59616/1/Murkens% 20-% 20Unintended% 20Democracy_Final.pdf

[2] I bid.

- **قانون الإصلاح الثاني**

كان قانون الإصلاح البرلماني الثاني الذي سُن في العصر الفيكتوري هو قانون الإصلاح الثاني لعام 1867، وهو يمثل: فشل الحركة الشارتية والتمييز بين الوسط الطبقات والطبقات العاملة، وقد أدت إلى زيادة الوعي بين العمال، علاوة على ذلك، فقد مهد الخوف من الثورة والفوضى في جميع أنحاء البلاد الطريق لمقترحات الإصلاح، في البداية قدمت اقتراحات من اللورد جون راسل تضمنت مقترحات الإصلاح، وخفض معدلات منح حق الاقتراع، ودمج أصغر مقاعد البلدة، وإعادة توزيع المقاعد، والاقتراع السري، ومع ذلك تم رفضهم جميعًا من قبل الحكومة. وقد مهدت وفاة بالمرستون في عام 1865 الطريق للورد راسل.

قدم جلادستون بصفته وزير الخزانة قانون، كممثل في عام 1866، لكن الدعم القليل من البرلمان أدى إلى هزيمة مشروع القانون، وعندما انتشر الخبر أثار غضب العمال، بعد ذلك أعيد تقديم القانون مرة أخرى بواسطة بنجامين دزرائيلي في عام 1867، وأخيرًا حصلت على الموافقة الملكية في عام 1867[1].

وعلى أساس ما تقدم يمكن الاستنتاج أن هناك اثنين العوامل الداخلية الرئيسية التي ساهمت في تمرير هذا الإصلاح، هي طموح امتياز التمديد، ووفاة اللورد بالمرستون، فضلا عن عامل خارجي وهو انتصار الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية، إذ عدّ انحدار للحركة الشارتية، حيث بدأ البرلمان يستقبل المحاولات الأولية للإصلاح، وقد اقترح اللورد جون أبرز مقترحات راسل، إذ اقترح مشروع قانون في عام 1849، الذي قلل فيه من متطلبات حق التصويت بـ 5 جنيهات إسترليني لأصحاب المنازل في الأحياء و 20 جنيهًا إسترلينيًا للمستأجرين في المقاطعات، ومع ذلك هزم مجلس الوزراء مشروع القانون، وفي وقت لاحق في عام 1852، أعاد تقديم مشروع قانون آخر ولكن بما في ذلك الاقتراحات الجديدة، إذ اقترح اللورد راسل "دمج مقاعد أصغر البلدة على الرغم من أنه لا ينتمي إلى الراديكاليين، وبذل اللورد راسل جهودًا كبيرة للدعوة إلى الإصلاح[2]. وكان اللورد بالمرستون أحد المعارضين بقوة لأي تعديل في الحكومة القائمة، ولقد رفض أي اقتراح إصلاح تم اقتراحه، وبعد موته في عام 1865، زادت فرصة الإصلاح، مما مهد الطريق لمزيد من المقترحات، بالإضافة إلى ذلك، تولى اللورد راسل منصب رئيس الوزراء مما سهل عمل اجتياز الإصلاح[3].

[1] Parliamentary Education Office. (n.d.). Closer Look: A short history of Parliament. Retrieved March 22, 2019, from Parliamentary Education Office

[2] I bid.

[3] I bid.

هناك عامل آخر ساهم في إنشاء قانون الإصلاح لعام 1867 هو نتائج الحرب الأهلية الأمريكية، وانتصار الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية مما شجع على الدعوة للإصلاح والديمقراطية، وهذه الحرب "أثبتت جدواها وعززت دعواتها، وكانت الدافع وراء قانون الإصلاح الثاني.

- **قانون الإصلاح الثاني:**

المسمى بشكل أساسي قانون تمثيل الشعب لعام 1867 المعروف أيضًا باسم قانون الإصلاح لعام 1867، من خلال تجديد النظام الانتخابي، وقد ضاعف عدد الناخبين من خلال منح الطبقة العاملة وإعادة تعريف معنى امتلاك العقارات، علاوة على ذلك جاء قانون الإصلاح لعام 1867، كقانون الإصلاح العظيم بتغييرات جديدة في توزيع المقاعد البرلمانية وإلغاء المزيد من الأحياء الفاسدة.[1]

أجرى قانون تمثيل الشعب لعام 1867 تعديلات تتعلق بـ توزيع المقاعد النيابية وتجديد شروط نظام المؤهلات الانتخابية، ويمكن تقسيم الشروط على النحو التالي:

توزيع الممثل: نتج عن قانون الإصلاح لعام 1867 تأثيران رئيسيان يتعلقان بالتوزيع الممثلين على النحو التالي:

- **إلغاء المقاعد:** ألغى قانون الإصلاح الثاني عددًا من المقاعد ومع ذلك، لم يكن لديه نفس تأثير قانون الإصلاح العظيم، حيث كان عدد سكان الأحياء أقل من 10000 نسمة حُرِموا من مقاعدهم نتيجة لشغل 45 مقعدًا. علاوة على ذلك وبسبب الفساد فان هناك كانت 7 مدن محرومة.
- **إنشاء مقاعد جديدة:** أدخل القانون تغييرات ملحوظة، حيث أضاف وخلق مقاعد جديدة، وقد ذكر والتون أنه "تم منح 25 مقعدًا للمقاطعات ؛ وتم إنشاء 20 مقعدًا للاحياء الجديدة، وحصلت 6 أحياء على مقعد واحد إضافي لكل منها ؛ وجامعة لندن على مقعد..[2]

كما أن الإصلاح الثاني أعاد تعريف متطلبات الاقتراع لكليهما ؛ الأحياء والمقاطعات، ومع ذلك ركز هذه المرة بشكل أساسي على الأحياء، ويتم تعريف المتطلبات حق الاقتراع على النحو التالي:

[1] Prince Frederick, Duke of York and Albany. (2011, June 17). Retrieved July 5, 2019.

[2] Jane Austen: https://www.janeausten.co.uk/prince-frederick-duke-of-york-andalbany/
Simkin, J. (2017a, March). 1832 Reform Act. Retrieved March 22, 2019, from Spartacus Educational: https://spartacus-educational.com/PR1832.htm

- **الأحياء السكنية:** أعاد قانون الإصلاح الثاني تعريف مؤهلات الملكية من خلال تضمين الطبقة العاملة مدد حق الاقتراع ليشمل جميع الذكور وأصحاب المنازل لمدة لا تقل عن عام واحد على الرغم من حقيقة وضع العقار، لكن اعتبرت بشكل فعال العمال المهرة الذين يطلق عليهم "الطبقة الأرستقراطية العمالية". علاوة على ذلك، النزيلون الذكور الذين دفعوا 10 جنيهات إسترليني سنويًا مقابل عدم الأثاث الغرف لديها أيضًا التصويت، على أساس المنطق أنهم كانوا أيضًا على مستوى ما "مستقلون، بمعنى آخر ركز القانون على مفهوم الاستقلالية، أي أن أي ذكر لا يعيش مع والديه ولا مع سيدة له الحق في التصويت[1].

جدول (2): عدد النواب والأصوات قبل عام 1832-1867

البلدات	الأحياء		المقاطعات		الممثلين	
	1832	1867	1832	1867	1832	1867
إنكلترا	144	172	327	291	471	463
ويلز	15	15	14	15	29	30
سكوتلاند	30	33	23	27	53	60
أيرلندا	60	64	41	41	405	105
الكلي	253	284	405	374	658	658

Source: Hassan Al-Waily, 2009, p. 8

في المقاطعات، كانت المتطلبات تقريبًا مماثلة للإصلاح السابق، بينما بقيت معدلات أصحاب الأسهم الحرة على حالها، 40 شلن معدلات الملاك أو تم تخفيض المستأجرين إلى 5 جنيهات إسترليني وتم تخفيض أسعار المستأجرين إلى 12 جنيهاً إسترلينياً في السنة.

نفاذ قانون الإصلاح الثاني:

على الرغم من أن قانون الإصلاح لعام 1867 ألغى العديد من المقاعد البرلمانية في نظام توزيع المقاعد والذي لا يزال مرتبطًا بالنظام القديم، وذكر أن "مدن السوق في العصور الوسطى... واصلت إعادة أعضاء أكثر من نصف البلدة وأكثر من خُمس أعضاء مجلس العموم، إذ أن القانون لا يضمن المساواة في الاقتراع، واحد من كل ثلاثة رجال في إنجلترا وويلز وإسكتلندا مقابل واحد من كل ستة رجال في أيرلندا. واعلن ناقد آخر حقيقة أن الإصلاح الثاني تجاهل القانون مجموعة الشبان غير المتزوجين الذين لم يكونوا مسئولين عن منزل أو العائلات، على الرغم من أنهم ينتمون إلى الطبقة العاملة، فقسم هذه المجموعة إلى فئتين، الرجال الذين كانوا أبناء يعيشون في منزل والديهم

[1] I bid.

أو خدم العيش مع أصحاب العمل ؛ والرجال الذين لديهم إقامة منقولة، والمجموعة الأخرى التي تم استثناؤها في قانون الإصلاح هذا هي مجموعة النساء، فان مثل قانون الإصلاح الكبير، قانون ممثل الشعب لعام 1867 "استبعد النساء أيضًا، أن "... قانون 1867 أضر بـ وضع ربات البيوت من خلال جعل غير القانوني مناسبًا وفعالًا من حيث التكلفة ممارسة "تجميع" (دمج) الأسعار في الإيجار"[1].

- **قانون الإصلاح الثالث:**

كان ثالث قانون سُن في العصر الفيكتوري هو قانون الإصلاح 1884–1885. توفر الأقسام التالية مزيدًا من التفاصيل المتعلقة بهذا القانون، فقد شهدت ثمانينيات القرن التاسع عشر تمرير العديد من التشريعات البرلمانية، فالإصلاح كان غير مرحب به بين السياسيين، وكان جلادستون ملتزمًا بالبرلمان في الإصلاح، وعلى الرغم من حقيقة اعتراض الملكة، يعتقد أن "الناس يجب أن يتمتع الذين يعيشون في المدن والمناطق الريفية بحقوق متساوية " الإصلاح الحزبي والبرلماني، وعندما قدم جلادستون اقتراحه عارض حزب المحافظين، وقد أدى انتشار التعليم منذ عام 1870 إلى عزل الرئيس للعمال الزراعيين... " وان عمال الزراعة لم يعودوا أميين ومع ذلك، تم رفضه من قبل مجلس اللوردات.

ونتيجة لذلك، وفي 21 يوليو تم تنظيم مظاهرة حاشدة في هايد بارك للاحتجاج على رفض مشروع القانون[2]، وعلى الرغم من أن جلادستون هدد بإصلاح البيت نصحه أحد نوابه بالقيام بذلك، قائلاً إن العنصر الوراثي جيد، مثّل عقبة ضد سوء سلوك المحافظون وانهم مستعدون للتسوية، وتم تمرير مشروع القانون ولكن بشرط ذلك سيتبعه مشروع قانون شكل إعادة التوزيع، للاعتقاد بأن الناس في المقاطعات سيصوتون ضد الاعتراض [3].

العوامل الرئيسية:

على أساس ما تقدم يمكن الاستنتاج أن هناك أربعة عوامل رئيسة ساهمت في تمرير هذا الإصلاح، منها الخوف من الثورة، الخوف من خسارة السلطة، وعقد اتفاق، ونشر التعليم.

[1] Hudson, P. (2011, March 29). The Workshop of the World. Retrieved May 22, 2019, from
BBC: http://www.bbc.co.uk/history/british/victorians/workshop_of_the_world_01.shtml

[2] Lee, S. (1903). Queen Victoria A Biograpgy. London: Smith, Elder, & Co., 15 Waterloo Place.

[3] Mathiot, A. (1958). The British Political System. (J. S. Hines, Trans.) Stanford, California: Stanford University Press.

وعندما رفض مجلس اللوردات مشروع القانون، انتشر الخبر وانتشر الشعب غاضب، ونتيجة لذلك وفي 21 يوليو، نظمت مظاهرة في هايد بارك ضد رفض مشروع قانون الإصلاح لعام 1884، وفي هذه المظاهرة ألقيت الخطب حيث تم انتقاد مجلس اللوردات، كما ألقى يوسف إحدى هذه الخطب شامبرلين الذي دعا فيه الناس إلى الامتناع عن أن يكونوا "تابعين" لـ بيت اللوردات، وأعضاء برلمانيون آخرون يخشون الثورة، في حال كان مشروع القانون كذلك مرفوض، ففي ألمانيا تم تطوير حزب اشتراكي وسياسيون، مثل صموئيل، ويخشى سميث من امتداده إلى بريطانيا في ظل الأحداث الجارية، وهو أوضح سميث في خطابه في مجلس العموم في السادس من نوفمبر عام 1884 ذلك "... سوف تنتقل إرشاد الأحزاب من أيدي رجل الدولة الحكيم إلى أيدي الرجال المتطرفون والعنيفون، جلادستون وبيت اللوردات.[1]

الخوف من فقدان القوة:

كانت الملكة فيكتوريا تشعر دائمًا بالانزعاج تجاه جلادستون، إذ كتبت له رسائل كثيرة حذرته فيها من سياساته وإصلاحه البرلماني كان واحدًا منهم، وعندما رفض اللوردات باقتراح جلادستون، اعتقدت الملكة أنهم اتخذوا القرار الصحيح، وقالت ذلك لقد عكسوا "الشعور الحقيقي للبلد"، جلادستون ومجلس اللوردات. بالإضافة إلى ذلك، غضبت الملكة بسبب خطاب من جوزيف تشامبرلين في وأرسلت رسالة شكوى إلى جلادستون، باستثناء الرسائل السابقة المتعلقة بالخطب الأخرى التي ألقاها زملاؤه.[2]

وقد أثارت هذه الرسائل المستمرة غضب جلادستون الذي أرسل في أغسطس 1884 رسالة إلى الملكة التي علق فيها على أن اللوردات كانوا دائمًا يقفون في طريق الليبراليين وهدد بإعادة بنائها أو إلغائها، وعلى الرغم من أن جلادستون اعترف بان ذلك مهم ضد سوء السلوك لمجلس اللوردات، وخطاب تشامبرلين وتهديد جلادستون، بالإضافة إلى جون مورلي في تصريح، حيث أشار إلى أنه "إذا بدأ النضال مرة واحدة، فقد كان كذلك لا مفر من أن تكون أيام الامتياز معدودة، كما ورد في، "جلادستون ومجلس اللوردات"، كل ذلك أدى إلى موجة من الخوف بين المحافظون الذين وافقوا في وقت لاحق على تمرير مشروع القانون من خلال حل وسط.[3]

[1] McDowall, D. (1989). An Illustrated History of Britain. UK: Longman.

[2] Molesworth, W. N. (1865). The History of the Reform Bill of 1832. London: Chapman and Hall.

[3] Murkens, J. E. (2014). Unintended Democracy: Parliamentary Reform in the UK. In K. L.

• **إبرام اتفاق:**

عندما اقترح جلادستون مشروع القانون، كان هناك خلاف بين مجلس النواب كومنز سواء لتمرير الفاتورة أم لا، من ناحية لاقى الاقتراح معارضات قوية، وإحدى هذه المعارضات كانت حجة ويليام أنسيل داي التي قال فيها ذكر أن ليس الطبقات العاملة هم من يطالبون بالإصلاح، ولكن الناس هم الذين يريدون أن يأخذوا الاستفادة منه (اليوم، 1883 كما ورد. في حديثه في مجلس العموم في 3 مارس 1884، أعلن أن "... الطبقات العاملة لقد قدموا أدلة على رغبتهم الشديدة في فعل الصواب "قانون الإصلاح لعام 1884 وفي 26 يونيو، وافق مجلس العموم على مشروع القانون.

وعلى الرغم من أنه كاد يؤدي إلى انقسام البيت، ومع ذلك تم رفضه من قبل اللوردات، بسبب رسائل شكوى الملكة الموجهة إلى جلادستون بخصوص خطب زملائه، وقد هدد جلادستون إما لإصلاح أو إنهاء اللوردات وقد تسبب هذا في الضغط على الملكة واللوردات والعديد من المحافظين، إذ غيروا رأيهم وبدأوا في الانفتاح على التفاوض، وعلق هاميلتون في مذكراته بأن الوقت قد حان للتوصل إلى حل وسط وأخيراً، وافق المحافظون في مجلس اللوردات على مشروع القانون، لكن في المقابل، "طالبوا مشروع قانون إعادة التوزيع مصاحب لأي قانون إصلاح، الذي تم الوفاء به بقبول جلادستون وأصبح القانون قانونًا.[1]

انتشار التعليم:

من أهم أسباب الامتناع عن منح حق الاقتراع للعمال الريفيين كان الاعتقاد بأنهم ليسوا مؤهلين لتحمل مثل هذه المسؤولية، لأنهم لم يكونوا كذلك متعلمين بما فيه الكفاية، إذ كان معظم السياسيين خائفين من أن قوم الريف ليسوا متطورين بما يكفي [حق الاقتراع]... على الأقل حتى يتم تعليمهم بشكل صحيح، ومع ذلك وفي عام 1870، تم تمرير قانون التعليم الابتدائي وجميع الأماكن فيه تم تجهيز إنجلترا بالمدارس التي مكنت الأطفال من جميع الطبقات الاجتماعية أن تتعلم، وقد أثرت هذه التطورات "... على الأخلاق والتوقعات، وقدرة كل طبقة في المجتمع.... ما الذي تغير رؤية العمال الريفيين على أنهم أميون وغير متعلمين، نتيجة لذلك، هذا "... كان لازال الاعتراض الرئيسي على تمديد حق الامتياز إلى الزراعة والعمال.... [2]

[1] I bid.

[2] Grotke, & M. J. Prutsch, Constitutionalism, Legitimacy, and Power: Nineteenth-Century Experiences (pp. 351-370). Oxford, UK: Oxford University Press.

- **قانون الإصلاح الثالث :**

ينقسم قانون الإصلاح الثالث إلى قانونين رئيسيين صدر على التوالي في عام 1884 و 1885، قانون الإصلاح لعام 1884، المعروف أيضًا باسم تمثيل عادل قانون الأشخاص لعام 1884، الأسرة المعيشية ومؤهلات الامتياز لتمديدها الى المقاطعات بعد توسيعه ليشمل الأحياء في عام 1867 قانون الإصلاح علاوة على ذلك، فإن قانون الإصلاح لعام 1885، المعروف أيضًا باسم إعادة توزيع قانون المقاعد لعام 1885، أعاد توزيع المقاعد البرلمانية بشكل عادل مقارنة بالتوزيع من السكان في المدن والأحياء في جميع أنحاء المملكة المتحدة، ومع ذلك يتكون قانون الإصلاح الثالث من ثلاثة قوانين إصلاحية ؛ قانون تمثيل الشعب لعام 1884 وقانون إعادة توزيع المقاعد لعام 1885، بالإضافة إلى قانون الممارسات الفاسدة وغير القانونية لعام 1883، وكان هذا الأخير صدر في عام 1883 لمنع أي ممارسات فاسدة من خلال فرض عقوبات باهظة الثمن مثل الغرامات والسجن والتجريد من الأهلية للجلوس في البرلمان.[1]

شروط قانون الإصلاح الثالث:

سن قانون الإصلاح الثالث مجموعة من الشروط التي وحدت مؤهلات الامتياز عام 1867 لتمديدها إلى المقاطعات بالإضافة إلى إعادة توزيع المقاعد. ويمكن تقسيم الشروط على النحو التالي:

إن النظام الانتخابي يمكن تلخيص مؤهلات الامتياز التي أصدرها قانون الإصلاح الثالث في النقاط التالية:

- الأسرة النظامية، وامتياز المستأجرين في الانتخابات في جميع المقاطعات، والأحياء بموجب قانون الإصلاح لعام 1867، وسكان المساكن بحكم أي مكتب أو خدمة أو وظيفة يعتبرون مستأجرين، مما يمكنهم من الحصول على حق التصويت.
- أي رجل لديه أي أجرة إيجار أو يشترك في نفس المبدأ مع رجال آخرين، هو كذلك منع من التصويت. في الحالة الثانية، كان لأحدهم فقط الحق في التصويت.
- يتم تسجيل الرجل للتصويت عند شغل أي مكان في مقاطعة أو منطقة في المملكة المتحدة بإيجار سنوي قدره 10 جنيهات إسترليني لمدة عام واحد على الأقل ؛والرجل الذي يشغل مكانًا في البلدة من التصويت في المقاطعة انتخاب. [2]

[1] Retrieved March 20, 2019, from http://eprints.lse.ac.uk/59616/1/Murkens% 20-% 20Unintended% 20Democracy_Final.pdf

[2] Parliamentary Education Office. (n.d.). Closer Look: A short history of Parliament. Retrieved March 22, 2019, from Parliamentary Education Office: https://www.peo.gov.au/uploads/peo/docs/closer-look/CloserLook_Short-Historyof-

توزيع المقاعد:

يمكن تلخيص توزيع المقاعد التي قدمها قانون الإصلاح الثالث وفق النقاط التالية:

1- دمج المدن التي يقل عدد سكانها عن 15.000 نسمة.
2- ممثل واحد للبلدات التي يتراوح عدد سكانها بين 15.000 و 50.000 نسمة.
3- ممثلان عن البلدات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و 165.000 نسمة.

الناس وتقسيم المقاطعات والبلدات التي تضم أكثر من 165.000 نسمة إلى تقسيمات متساوية معها ممثل واحد عن كل واحد منتقدي قانون الإصلاح الثالث على الرغم من حقيقة أن قانون الإصلاح الثالث امتد الامتياز إلى العمل الطبقة في المقاطعات، ونسبة الناخبين من الطبقة الوسطى أعلى من نسبة الناخبين من الطبقة العاملة، على الرغم من أن الطبقة العاملة تمثل غالبية السكان. بالإضافة إلى ذلك، ظلت الملكية هي المقياس الرئيسي للتأهل لا يزال مليوني رجل محرومين من حق التصويت. علاوة على ذلك، كما قانون الإصلاح الكبير وقانون الإصلاح الثاني، قانون الإصلاح الثالث، استثنى النساء. جادل ترومان بأنه "لا يحق لأي امرأة [النساء] التصويت بغض النظر عن ثرواتهم قانون الإصلاح لعام 1884، بصرف النظر عن هذا، السلطة السياسية في أيدي مجلس اللوردات على الرغم من حقيقة الديمقراطية المتزايدة [1].

جدول (3) :عدد النواب والأصوات قبل عام 1867-1885

البلدات	الأحياء		المقاطعات		الممثلين	
	1832	1867	1832	1867	1832	1867
إنكلترا	172	239	291	231	463	465
ويلز	15	19	15	11	30	30
سكوتلاند	33	40	27	32	60	72
أيرلندا	64	85	41	18	105	103
الكلي	284	378	374	292	658	670

Source: Hassan Al-Waily, 2009, p. 8

Parliament.pdf

[1] Prince Frederick, Duke of York and Albany. (2011, June 17). Retrieved July 5, 2019, from Jane Austen: https://www.janeausten.co.uk/prince-frederick-duke-of-york-andalbany/

1- نتائج قوانين الإصلاح

بناء على ما سبق، فإن العوامل المتعلقة بالشؤون الداخلية مثل الثورة، السلطة، امتياز، موت اللورد بالمرستون، تسوية، و التعليم، بالإضافة إلى غيرها من الشؤون الخارجية مثل انتصار الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية هي القوى الدافعة الرئيسية لتمرير قوانين الإصلاح الثلاثة، ومع ذلك، قبل تمرير قوانين الإصلاح البرلمانية الثلاثة، كانت سياسة النظام في المملكة المتحدة مختلفًا، لذلك كان للإصلاحات تأثير كبير على البريطانيين والنظام السياسي والمجتمع، والأقسام التالية تمثل مقارنة بين الإحصائيات قبل الإصلاحات ونتائجها التي انعكست في النظام والمجتمع السياسة الفيكتورية[1].

2- الحياة السياسية قبل قوانين الإصلاح

قبل قوانين الإصلاح البرلماني، كانت هناك ثلاثة اختلافات كبيرة بشكل رئيسي في متوسط الناخبين والممثلين في كل من الأحياء و المقاطعات، ومتوسط الناخبين لكل ممثل، ومتوسط عدد السكان كل ناخب في الأحياء، والفجوة بين عدد الممثلين والعدد من الناخبين كان واسعا مقارنة مع واحد في المقاطعات، بينما في المقاطعات كان هناك 186 عضوا منتخبين من قبل 268.500 ناخب، إذ بلغ عدد أعضاء البلدة 472 عضوًا تم انتخابهم فقط من قبل 209.500 ناخب، بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدم المساواة في توزيع المقاعد، لذلك يختلف متوسط الناخبين لكل عضو من بلد إلى آخر، وأثناء وجودنا في إنجلترا وويلز، نجد حوالي 848 ناخبًا لكل منهما عضو، في إسكتلندا هناك أقل من 89 ناخبا و 390 ناخبا في أيرلندا. ناهيك عن تنوع السكان الذي يمثله الناخبون، فعلى سبيل المثال، كل ناخب تمثل في إنجلترا وويلز حوالي 32 شخصًا مقارنة بـ 1750 شخصًا في إسكتلندا و حوالي 77 شخصا في إيرلندا وزاد حق الانتخاب من عدد الناخبين بنحو 336 ألف ناخب، بالإضافة الى إنشاء مقاعد جديدة للمدن الكبيرة وهي: 22 مدينة يمثلها 2 عن كل 21 بلدة ويمثلها عضو واحد عن كل منهم وقانون الإصلاح الثاني بينما حصل 569.716 شخصًا على حق التصويت في المقاطعات، 1.112.073 شخصًا كان في الأحياء، باختصار، حصل 1.641.789 شخصًا على حق الامتياز في جميع أنحاء بريطانيا، بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة 31 مقعدًا لتمثيل المقاطعات وإلغاء 31 مقعدًا فيها الأحياء، ونتيجة لذلك ظل العدد الإجمالي للمقاعد في جميع أنحاء بريطانيا[2].

[1] Simkin, J. (2017c, April). William Ewart Gladstone. Retrieved May 15, 2019, from Spartacus Educational: https://spartacus-educational.com/PRgladstone.htm

[2] Southgate, G. W. (1940). A Political History of Great Britain. J. M. Dent and Sons. Spiazzi, M., Tavella, M., & Layton, M. (2016). The Victorian Age. In M. Spiazzi, M.

3 – ترسيخ الديمقراطية

إن الديمقراطية تتجلى من خلال ثلاث موجات من الإصلاح البرلماني، الإصلاحات البرلمانية الثلاثة التي تم إقرارها العصر الفيكتوري كان لها تأثير كبير على النظام السياسي البريطاني ككل و البرلمان البريطاني على وجه الخصوص، حيث وجدت الديمقراطية طريقها. ومع ذلك كان هناك ملف النقاش حول ما إذا كان مقصودًا أم غير مقصود، إذ كانت الخطوة الأولى نحو الديمقراطية هي تمرير قانون الإصلاح العظيم الذي مدد الامتياز ليشمل الطبقة الوسطى وتسييسها[1].

أكد موركينز أن "قانون الإصلاح العظيم لعام 1832 زاد حجم ونطاق الامتياز وبدء "عملية جلب الديمقراطية إلى النظام الدستوري، ومع ذلك فإن الغرض الفعلي من اقتراح الإصلاح وإقراره لم يكن ديمقراطية في الواقع، بل تغير الاهتمام السياسي من كونه مناقشة لحل أن تكون شؤون الدولة منافسة لاكتساب السلطة، وبعبارة أخرى "ركزت المناقشات في ذلك الوقت بشكل عملي على عيوب نظام غير صالح (فساد، ضرائب عالية، خسارة المجتمع) وليست الحقوق طبيعية أو السيادة الشعبية أو التمثيل العادل أو تفوق الديمقراطية على الآوليغارشية "،" قانون الإصلاح العظيم 1832، بالإضافة إلى تمديد الامتياز، فقد ألغى قانون الإصلاح لعام 1832 عددًا من الأحياء الفاسدة في البرلمان وهو ما يمثل خطوة للتقدم الديمقراطي). إذ شهد عام 1867 المرحلة الانتقالية نحو الاقتراع العام وأخذت الطبقة العاملة في المناطق الحضرية حقها في التصويت، وهذه الفترة شهدت انتصار الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية التي ضمنت إمكانية تطبيق الديمقراطية، ومع ذلك فقد استفز دزرائيلي المحافظين لإلحاق الهزيمة بمشروع القانون. وزعم أن "... الديمقراطية ستدمر عنصرًا من الحضارة الإنجليزية، لذلك لم يكن الهدف من قانون الإصلاح الثاني ضمان حق الطبقة العاملة، ولكن للحد من مؤهلات الامتياز حتى لا يكون التأثير سلبًا على مصلحة مجلس اللوردات، وقانون آخر نقل الديمقراطية إلى مستوى جديد هو قانون الإصلاح الثالث وتمديد حق الاقتراع ليشمل الطبقة العاملة في المناطق الريفية. أعمال 1883، 1884، وواصل عام 1885، الذي يتكون من قانون الإصلاح الثالث، وان عمل القانونين السابقين قد أدى الى الإصلاحات التي ساهمت في نمو الديمقراطية في بريطانيا، وبذلك فان قانون الإصلاح الثالث شكل تحديا سياسيا لمجلس اللوردات من خلال تأسيس السياسة الجماهيرية، إذ تجلى التحدي في قانون الفساد والممارسات غير القانونية التي "صُممت لقمع الفساد في الانتخابات"، لذلك زادت نسبة المقاعد المتنازع عليها أكثر من 90٪ وهذا دليل على ذلك، فقد تم توزيع المقاعد البرلمانية بشكل قانوني، وباختصار، فقد لاحظ ألبرت فين ديسي في عام 1905

[1] Trueman, C. N. (2015, March 27). The 1884 Reform Act. Retrieved May 8, 2019, from The History Learning Site: https://www.historylearningsite.co.uk/british-electoralhistory-since-1832/the-1884-reform-act/?phrase=1884+reform+act#

أن البريطانيين إلى حد كبير تحولوا تقريبًا للوصول إلى الشكل النهائي للديمقراطية قبل عام، ومع ذلك، فإن قوانين الإصلاح البرلمانية الثلاثة، مثل نورمان جاش وأشار، لم يتم تمريره للإيمان بالديمقراطية ولكن لخوف الغالبية الأمية التفوق على الأقلية المتعلمة. وفي الواقع كانت الديمقراطية قد تم تحقيقها من خلال القرار غير المقصود ونمت من خلال عملية تدريجية[1].

وكان لموضوع الديمقراطية في السياسة البريطانية خلال العصر الفيكتوري، إذ تمت معالجته من خلال الإصلاحات البرلمانية بالترتيب لتحديد ما إذا كانت الديمقراطية قرارًا مقصودًا أم غير مقصود وما إذا كانت كذلك أدركت فجأة أو تدريجيًا، وكشف هذا القسم من الدراسة أن الديمقراطية كانت متحققة عن غير قصد، وتم إيذانا ببدء ثلاث مراحل أولية قبل أن تصل إلى الشكل النهائي بعد العصر الفيكتوري.

كانت المرحلة الأولى عندما تم تمرير قانون الإصلاح العظيم لعام 1832 نتيجة عدة عوامل مثل، الثورة التي انتشرت في كل أوروبا، والسلطة التي يمثل موضوعا رئيسيا للصراع، إذ يهدف هذا القانون إلى تمديد الامتياز إلى الطبقة الى النصف، بالإضافة إلى إعادة توزيع المقاعد النيابية على أساس التوزيع السكاني، وهو ما أدى إلى إلغاء الأحياء المتعفنة التي مثلت أول مشهد للديمقراطية في بريطانيا، حيث كانت المرحلة الثانية عندما تم تمرير قانون الإصلاح الثاني لعام 1867 كملف نتيجة لعوامل مختلفة مثل الإصرار على تمديد الامتياز، ووفاة اللورد بالمرستون الذي كان أحد المعارضين الرئيسيين، وانتصار الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية دعوة للإصلاح، إذ يهدف هذا القانون إلى تمديد الامتياز إلى الطبقة العاملة في المناطق الحضرية، وهكذا انعكس جزء من الديمقراطية في نتيجة قانون الإصلاح لعام 1867، والذي فيه بدأت المصلحة العامة، ولا سيما الطبقة العاملة، في أن تؤخذ في الاعتبار سياسيًا، وكانت المرحلة الثالثة والأخيرة عندما صدر قانون الإصلاح الثالث 1883–1885 [2].

الخاتمة:

مرّ إنشاء البرلمان البريطاني بمراحل عديدة من قبل وصلت إلى مرحلة الاستقرار حوالي 1689–1830، وفي الواقع تم تطويره بشكل تدريجي وواجهت العديد من النضالات ليتم اعتبارها أخيرًا مؤسسة رسمية بعد أن كانت مذاب، ومع ذلك، يمكن رؤية الآوليغارشية بوضوح في نظام الحكم من خلال الاختلاف في توزيع السلطة بين البرلمان، إذ كان موقف القوة الحاكمة من التغيير واضحًا،

[1] Turner, M. J. (1999). British Politics in Age of Reform. Manchester: Manchester University Press

[2] Vossen, J. (2005). Disraeli, Gladstone, and The Reform Act of 1867. Journal of Undergraduate Research at Minnesota State University, Mankato, 5 (23).

وعلى الرغم من حقيقة ذلك كانوا بعض السياسيين الذين يؤمنون بالإصلاح، رد فعل البرلمان على نظرية كان من السهل توقع الإصلاح، لكن في الوقت الحاضر، يبدو من الواضح أن الديمقراطية مطبقة في النظام السياسي البريطاني، حيث يشكل البرلمان البريطاني لفرع التشريعي في التقسيم البريطاني للسلطة تكون فيه الوظيفة الرئيسية للبرلمان هو سن القانون والنقاش والبت في الأعمال البرلمانية وأن أصل إنشاء البرلمان البريطاني ويناقش الظروف التي تم بموجبها تأسيسه أي يمثل لمحة عامة حول الملكة فيكتوريا ويسلط الضوء على خصائص بريطانيا الفيكتوري التي تحتها ظهرت الديمقراطية، نرى موضوع الإصلاحات البرلمانية في العصر الفيكتوري وكيف ساهم في تأسيس الديمقراطية، وقد كشفت الدراسة عن أنه وبالرغم من حقيقة وجود الكثير محاولات الإصلاح قبل العصر الفيكتوري والذي قوبل بالفشل، ومع ذلك فإن انتشار المحسوبية والفساد داخل البرلمان بالإضافة إلى طبيعة العصر الفيكتوري كعصر للتغيير والإصلاح وخلق البيئة الأنسب للبرلمانيين والإصلاحات من بين التغييرات الأخرى، وبالتالي ظهور الديمقراطية التي تميزت بها عملية تدريجية وغير مقصودة وإصلاحات برلمانية في العصر الفيكتوري، وسيادة البرلمان البريطاني على النظام السياسي مكنته السلطة في بريطانيا، وقد أقر البرلمان البريطاني من خلال عدة مراحل قبل أن يصل إلى وضعه الحالي وأسس البريطانيين البرلمان، وكان الغرض منه تأمين شؤون الدولة بيد النخبة الذين مثلوا مجلس اللوردات، وكانوا لمدة طويلة الممثلين الوحيدين فيه، وشهد البرلمان تغييرات ملحوظة عندما كان مجلس العموم مقرراً ومع ذلك كان تقسيم السلطة غير متوازن، ففيه مجلس اللوردات التي كانت السلطة المهيمنة على أساس الاعتقاد بأنهم ينتمون إلى المتعلمين ولأقليات المثقفة، لذلك سيطروا على قرارات البرلمان من خلال الأعضاء، ومجلس العموم لضمان سلطتهم وجاء تفوقهم نتيجة لذلك، وكان هناك ملف انتشار الفساد والمحسوبية بين أعضاء مجلس النواب على حساب حقوق الناس وتم وضع علامة دخول العصر الفيكتوري مع الثورة الصناعية بداية عصر التغيير ولا سيما في السياسة، علاوة على ذلك فقد بدأت أوروبا في ذلك تجربة من الثورات ضد الأنظمة الحاكمة، وبالتالي ومن أجل الحفاظ على أمن البلاد اضطرت المملكة المتحدة إلى البدء في التفكير في سياسة لتجنب هذه الثورات والتي قد تكون مدمرة بشكل خاص للسيادة، وفي الوقت نفسه كان هناك تبني عقيدة جديدة بين السياسيين الى دعوة للإصلاح، حيث كانت النخبة ضد أي نوع من التغيير لذا بحثوا عن حلول لمشكلة بعيداً عن الإصلاح، ومع ذلك بدأ الضغط من المجتمع مما أدى هذا الى الإسراع في قيام الثورة مما مهد الطريق لمستقبل الإصلاحات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Black, J. (1999). The Age of Reform: Politics and Social Change in 19th-century Britain.
2. Bloy, M. (1997, April). *Terms of the 1832 Reform Act*. Retrieved March 14, 2019, from The Victorian Web: http://www.Victorianweb.org/history/reform2.html
3. Briggs, A. (2011, February 17). *Reforming Acts*. Retrieved May 20, 2019, from BBC: http://www.bbc.co.uk/history/ british/ Victorians /reforming_acts_01.shtml#top
4. Dutt, D. N. (n.d). *The Victorian Age* (3rd ed.). Calcutta: The Book Company.
5. Easton, M., Carrodus, G., Wilson, J., Wilson, A., & Smith, R. (2016). The Industrial Revolution. In M. Easton, G. Carrodus, J. Wilson, A. Wilson, & R. Smith, *Oxford Big Ideas Humanities Victorian Curriculum* (Vol. 9th, pp. 252-297). UK: Oxford University Press.
6. Glen, W. C. (1885). *The Representation of the People Act, 1884.* London: Shaw & Sons, Fetter Lane & Crane Court, E. C.
7. Grotke, & M. J. Prutsch, *Constitutionalism, Legitimacy, and Power: Nineteenth- Century Experiences* (pp. 351-370). Oxford, UK: Oxford University Press.
8. Habib, M. A. (2011). *Literary Criticism from Plato to the Present: An introduction.* UK: Wiley-Blackwell.
9. Hassan Al-Waily, M. (2009). Al-islahat-al-barlamaniya-fi-britania-1832-1949 [The Parliamentary Reforms in Britain 1832-1949]. *Larc lil-falsafa-oua-al-lisaniyatwa- al-ouloum-al-idjtimaia , 1*, pp. 45-82.
10. Houses of Parliament. (2018, November). *The Story of Parliament.* Retrieved March 22, 2019, from UK Parliament Website: https://www.parliament.uk/documents/commons-information-office/Publications- 2015/THE-STORY-OF-PARLIAMENT-web.pdf

https://www.peo.gov.au/uploads/peo/docs/closer-look/CloserLook_Short-Historyof- Parliament.pdf

11. Hudson, P. (2011, March 29). *The Workshop of the World*. Retrieved May 22, 2019, from BBC: http://www.bbc.co.uk /history /british/victorians/workshop_of_the_world_01.shtml
12. Lee, S. (1903). *Queen Victoria A Biograpgy.* London: Smith, Elder, & Co., 15 Waterloo Place.
13. Mathiot, A. (1958). *The British Political System.* (J. S. Hines, Trans.) Stanford, California: Stanford University Press.
14. McDowall, D. (1989). *An Illustrated History of Britain.* UK: Longman.
15. Molesworth, W. N. (1865). *The History of the Reform Bill of 1832.* London: Chapman and Hall.
16. Murkens, J. E. (2014). Unintended Democracy: Parliamentary Reform in the UK. In K. L.
17. Parliamentary Education Office. (n.d.). *Closer Look: A short history of Parliament.*
18. *Prince Frederick, Duke of York and Albany*. (2011, June 17). Retrieved July 5, 2019, from Jane Austen: https://www.janeausten.co.uk/prince-frederick-duke-of-york-andalbany
19. Retrieved March 20, 2019, from http://eprints.lse.ac.uk /59616 /1/Murkens% 20-% 20Unintended% 20Democracy_Final.pdf
20. Retrieved March 22, 2019, from Parliamentary Education Office:
21. S. Hall, *The Hutchinson Illustrated Encyclopedia of British History.* Chicago, USA: Fitzroy Dearborn Publishers.
22. Simkin, J. (2017a, March). *1832 Reform Act*. Retrieved March 22, 2019, from Spartacus Educational: https://spartacus-educational. com/ PR1832.htm

23. Simkin, J. (2017b, April). *1884 Reform Act*. Retrieved April 30, 2019, from Spartacus Educational: https://spartacus-educational.com/PR1884.htm

24. Simkin, J. (2017c, April). *William Ewart Gladstone*. Retrieved May 15, 2019, from Spartacus Educational: https://spartacus-educational.com/PRgladstone.htm

25. Southgate, G. W. (1940). *A Political History of Great Britain.* J. M. Dent and Sons.

26. Spiazzi, M., Tavella, M., & Layton, M. (2016). The Victorian Age. In M. Spiazzi, M.

27. Steinbach, S. L. (2017). *Understanging the Victorians Politics, culture and society in nineteenth-century Britain* (2nd ed.). New York: Routledge.

28. Synge, M. B. (1919). *The Reign of Queen Victoria.* England: Oxford University Press.

29. Tavella, & M. Layton, *Performer Heritage From the Victorian Age to the PresentAge* (Vol. 2, pp. 2-31). ZANICHELLI.

30. Think Central. (n.d.). *The Victorians 1832-1901*. Retrieved May 7, 2019, from https://www.sisd.net/cms /lib/TX01001 452/Centricity /Domain/194/Victorian% 20P eriod% 201832-1901.pdf

31. Trueman, C. N. (2015, March 27). *The 1884 Reform Act*. Retrieved May 8, 2019, from TheHistory Learning Site: https://www.historylearningsite.co.uk/british-electoralhistory-since-1832/the-1884-reform-act/?phrase=1884+reform+act#

32. Turner, M. J. (1999). *British Politics in Age of Reform.* Manchester: Manchester University Press.

33. Veldman, M., & Williams, E. T. (2019, January 18). *Victoria Queen of United Kingdom*. Retrieved May 19, 2019, from Britannica: https://www.britannica.com/biography/Victoria-queen-of-United-KingdomVossen, J. (2005). Disraeli, Gladstone, and The Reform Act

of 1867. *Journal of Undergraduate Research at Minnesota State University, Mankato , 5* (23).

34. Walton, J. K. (1998, September). The Impact of the Second Reform Act. *History Review* (31), pp. 9-13. Retrieved February 3, 2019, from https://www.historytoday.com/sites/default/files/The%20Impact%20of%20the%20Second%20Reform%20Act.pdf

35. Woodward, E. L. (1939). *The Age of Reform 1815-1870.* Oxford: The Clarendon Press.